

المحاضرة الرابعة من الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بعنوان

"سبل التصدي لاختلالات الاقتصاد في مستوياته الأربعة: العالمي والإقليمي والوطني والمحلي"

نظمت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية المصرية المحاضرة الرابعة من الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والتي تحدّث فيها الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ورئيس مجلس إدارة الجمعية، تحت عنوان "سبل التصدي لاختلالات الاقتصاد في مستوياته الأربعة: العالمي والإقليمي والوطني والمحلي"، وذلك بحضور نخبة من الأساتذة والباحثين والمتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

استعرض الأستاذ الدكتور / محمود محي الدين خلال المحاضرة أبرز التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل تصاعد الاختلالات الاقتصادية، مشيرًا إلى أن تداعيات جائحة كوفيد-19، إلى جانب تنامي السياسات الحمائية والنزاعات التجارية، أسهمت في إعادة تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي، مع انتقال تدريجي لمركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا، وما يفرضه ذلك من تحديات وفرص أمام الاقتصادات العربية.

وأوضح أن اختلالات التجارة العالمية لا يمكن فهمها بمعزل عن المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، مستعرضًا تطورات العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتأثيرها على حركة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، مؤكدًا أن العالم يشهد تغيرات متسارعة تستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية التقليدية.

وفي حديثه عن قياس الأداء الاقتصادي، أكد الدكتور محمود محي الدين أن الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو، لم يعد كافيًا لتقييم جودة الأداء الاقتصادي، موضحًا أن تحسّن هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة تحسّن مستوى معيشة المواطنين أو شعورهم بالرضا والرفاهية. وشدد على أهمية تطوير مؤشرات تكمل المؤشرات التقليدية، بما يعكس بصورة أكثر دقة جودة الحياة ورأس المال البشري ومستوى الثقة في الاقتصاد.

كما تناول الدكتور / محمود محي الدين عددًا من القضايا الاقتصادية ذات الأهمية، من بينها اتجاهات النمو العالمي، والتضخم، واختلالات الميزان التجاري، ومستويات الدين العام، والفقر، وتوزيع الدخل، موضحًا أن هذه المؤشرات يجب أن تُقرأ بصورة متكاملة باعتبارها أدوات تساعد صنّاع القرار على تشخيص الاختلالات ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها.

أما بالنسبة للتطورات الإقليمية فقد أكد الدكتور محمود على أهمية التكامل الإقليمي من خلال تعزيز التبادل التجاري والاستثمار وحركة العمالة ونقل البيانات والتكنولوجيا مسترشدًا بتجربة مجموعة الآسيان. وقد أوضح

سيادته أهمية ثقل مجموعة الآسيان في التفاوض في المحافل الدولية مع التركيز على الاستثمار في البشر على غرار تجربة سنغافورة وكوريا. وقد استخدم الدكتور محمود محي الدين نموذج داني كوا لتحليل مركز الثقل في المنطقة العربية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٤)؛ حيث أنضح أنه مازال يميل شرقاً مما يؤكد ضرورة تحفيز النمو والاستقرار في عدد من الدول العربية منها على سبيل المثال وليس الحصر تونس والجزائر وليبيا ومصر والسودان.

وعلى المستوى الوطني، استعرض الدكتور محمود محي الدين أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أهمية التحول نحو نموذج تنموي أكثر اعتماداً على الاستثمار الخاص، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتحسين كفاءة إدارة الواردات، إلى جانب تطوير منظومة الإيرادات العامة وتعزيز كفاءة السياسات المالية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

وأكد أن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد أهم محاور التنمية، مشدداً على ضرورة تبني برامج وطنية متكاملة تجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين جودة حياة المواطنين، مع استخدام المؤشرات الاقتصادية باعتبارها أدوات للإنذار المبكر ودعم عملية صنع القرار، وليس مجرد أهداف مستقلة.

وأكد الدكتور محمود محي الدين على أهمية اللامركزية المالية من خلال منح المحافظات موازنات مستقلة لتلبية الاحتياجات المحلية دون استمرار الهيمنة المركزية وللمساعدة في تنمية وتنويع الاقتصاد المحلي.

وشهدت المحاضرة جلسة نقاشية ثرية شارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين، حيث تناولت المداخلات مجموعة من القضايا المهمة، من بينها مفهوم الاختلالات الاقتصادية، ودور التجارة في دعم النمو، ومستقبل سلاسل القيمة الإقليمية، والتكامل الاقتصادي العربي والأفريقي، وتحسين أداء الصادرات المصرية، وكفاءة المالية العامة، وأهمية التخطيط الإقليمي، وقياس رضا المواطنين عن السياسات الاقتصادية.

وفي رده على استفسارات المشاركين، أكد الدكتور محمود محي الدين أن معالجة الاختلالات الاقتصادية تتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تنمية رأس المال البشري، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتوسيع مجالات التعاون الإقليمي، بما يدعم تحقيق تنمية أكثر استدامة وعدالة.

وفي نهاية المحاضرة الهامة أشار الدكتور محمود محي الدين على أن وضع برنامج للتنمية والاستدامة أمراً ممكناً حتى في ظل الاختلالات الراهنة ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في تنفيذه وتمويله ومتابعة تنفيذه لتصحيح المسار وتقييم نتائجه.

وفي ختام اللقاء، أعرب المشاركون عن تقديرهم للمحاضرة وما تضمنته من رؤى وتحليلات علمية عميقة، فيما وجهت الدكتورة / نهال المغربل منسق الموسم الثقافي للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الشكر للأستاذ الدكتور محمود محي الدين على محاضراته القيّمة، وللإدارة الحضور على مشاركتهم الفاعلة.
